المستخلص

يهدف البحث إلي تقييم السياسات البيئية و الإقتصادية في مصر المرتبطة بالعمل علي الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية ، وإلقاء الضوء علي تلك الآثار السلبية علي مختلف القطاعات الإقتصادية في العالم و التركيز علي الوضع في جمهورية مصر العربية . و ذلك في إطار النظام المؤسسي و التشريعي الحالي المعني بقضية التغيرات المناخية في مصر .

أعتمدت الدراسة علي الجمع بين المنهج التحليلي و المنهج الإستقرائي بالإضافة إلي أسلوب الدراسة الميدانية بهدف إختبار الفروض البحثية ،

و توصل البحث إلي عدد من النتائج أهمها :

١. إن عدم تفعيل الإتفاقيات المناخية بحزمة من السياسات البيئية والإقتصادية المشتركة الفاعلة يحد من قدرة هذه الإتفاقيات في مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي.
٢. ضعف أو غياب دور السياسات البيئية الفعالة يزيد من التداعيات السلبية للتغيرات المناخية.

١- التمهيد و مشكلة البحث :

يعد التغير المناخي من أهم المؤثرات الخارجية علي المحيط الحيوي كما أنه أكثر تعقيدا من أي مشكلة بيئية نظرا لتعدد وتشابك أسبابه وإنعكاسته ، آخذين في الأعتبار أن الدول الفقيرة التي تساهم بشكل أقل في زيادة غازات الأنبعاث الحراري ،هي ذاتها التي تعاني أكثر من تبعات تفاقم ظاهرة الإحترار العالمي وبالتالي فإن التغير المناخي لا يسبب مشكلة علي مستوي الكفاءة فقط إنما تمتد آثارها لتشمل أبعاد خاصة بالمساواة و العدالة .

و قد تفاقمت حدة المشكلة الإقتصادية و الإجتماعية للتغيرات المناخية بسبب عدم تحمل الأطراف التي تتسبب في زيادة انبعاثات غازات الأحتباس الحراري بتكاليف وأعباء خسائر هذه الإنبعاثات ، بحيث لا يمكن تخصيصها لمصدر معين وهنا تنشأ صعوبة تطبيق مبدأ تحميل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملوث تكاليف التلوث لذا تشكل أعباء وتكاليف يصعب حسابها بدقة من قبل علماء المحاسبة البيئية حيث يستلزم ذلك حصر كمية الإنبعاثات الضارة الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية وتحويل المؤثرات الخارجية Externalities و التي يتحمل خسائرها أفراد المجتمع إلي تكاليف اجتماعية Social Costs ومن ثم مؤثرات داخلية Internalities أي تتحول إلي تكاليف بيئية Environmental Costs تتحملها الشركات و المؤسسات التي ساهمت بأنشطتها في زيادة الإنبعاثات الضارة بالبيئات الهوائية و المائية و الأرضية .

لذا أصبحت التغيرات المناخية إحدي القضايا المحورية في العالم وتكاد تكون القاسم المشترك الأعظم علي أجندة كافة المؤتمرات و المنتديات العلمية الدولية لما لها من تأثيرات عابرة للحدود وتعد قارتي أفريقيا وآسيا هما اكثر الأماكن المتضررة بالإضافة إلي بعض الجزر الصغيرة الواقعة في القطبين الشمالي و الجنوبي .

و تعتبر مصر من الدول النامية التي تعاني من تداعيات تلك التغيرات و خاصة فيما يخص إنحسار الرقعة الزراعية و تغير توزيع الأمطار و إرتفاع مستوي سطح البحر و تزداد حدة هذه المشاكل مع تسارع النمو السكاني .

مما يحذو بنا إعتبار قضية التغيرات المناخية من القضايا الهامة و التي يجب ان تأخذ في الأعتبار عند وضع السياسات الإقتصادية و التي تتلائم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي : هل تمتلك مصر غطاء مؤسسي جيد للتصدي لآثار التغيرات المناخية في إطار الأتفاقيات البيئية الدولية ؟؟؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و يتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية هي :-

أ- ما مدي نجاح الدور المؤسسي و التشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية ؟

ب- ما هو دور السياسات البيئية و الإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الأتفاقيات البيئية ؟

ج- ما هي تحديات التغيرات المناخية و تأثيرها علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

٣ - أهمية البحث

تبرز أهمية الدرسة في توضيح ضرورة الإلتزام بتنفيذ إلتزامات الإتفاقيات المناخية وأليات تفعيلها خاصة مع تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتولد من القطاعات الإقتصادية المختلفة مما يؤدي لتفاقم الآثار السلبية للتغيرات المناخية . .

٣- أهداف البحث

أ- توضيح آليات مواجهة التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات الدولية .

ب- الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية علي أهم القطاعات الإقتصادية في مصر .

٤- فروض البحث

<u>الفرض الأول:</u> عدم تفعيل الإتفاقيات المناخية بحزمة من السياسات البيئية و الإقتصادية الفاعلة يحد من دورها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفرض الثاني : ضعف /غياب السياسات البيئية و الإقتصادية الفعالة يؤدي لزيادة التداعيات السلبية للتغيرات المناخية .

الفرض الثالث : تحديات التغيرات المناخية السلبية قد تعوق قدرة الدولة المصرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

٥- منهجية الدراسة

أعتمدت الدراسة على الجمع بين إستخدام المنهج التحليلي و المنهج الإستقرائي بالإضافة إلى الدراسة الميدانية بهدف إختبار صحة الفروض البحثية .

وتمثل مجتمع الدراسة في الباحثين المعنيين برسم السياسات البيئية و المفاوضين الرسميين لقضية التغيرات المناخية ممثلين في فريق العمل المعني بالمشاركة في المحافل الدولية وتنفيذ الإلتزامات الواردة بالإتفاقيات البيئية المعنية بالتغيرات المناخية بوزارة البيئة بالإضافة إلى السادة الإستشاريين وأساتذة الجامعات بالمراكز البحثية المتخصصة بتناول قضية التغيرات المناخية في كلا من وزارتي الزراعة و الري .

٦- خطة البحث :

يتم تناول البحث من خلال عدد من المحاور الأساسية هي :

أولاً : الإطار النظري

ثانيا :- الدراسات السابقة .

ثالثاً: الدراسة الميدانية

رابعاً: النتائج و التوصيات

خامساً : المراجع

سادساً : الملخص باللغة الإنجليزية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولاً : المفاهيم الاساسية للدراسة (الإطار النظرى)

تعريف الإتفاقية الدولية (International Convention)

يقصد بالمعاهدة الدولية او الاتفاقية الدولية بالمعنى الواسع "توافق إرادة شخصين او أكثر من أشخاص القانون الدولي على إحداث آثار قانونية معينة طبقا لقواعد القانون الدولي "(السعدي ، ٢٠١٧).

أنواع الأتفاقيات الدولية :-

يمكن تصنيف الإتفاقيات الدولية طبقا لأكثر من تصنيف و ذلك على النحو التالي :-

١ - تصنيف المعاهدات من حيث عدد الدول الأطراف

(أ) معاهدات ثنائية:

وهي تلك المعاهدة التي تبرم بين دولتين أو منظمتين أو دولة ومنظمة أي أن أطرافها لا يتجاوز طرفين فقط . "

(ب) معاهدات متعددة الأطراف (جماعية):

المعاهدات الجماعية تشترك في ان عدد أطرافها يزيد عن دولتين ،وهي قد تكون من حيث المدى الجغرافي إقليمية وقد تكون ذات اتجاه عالمي ،وتنشا المنظمات الدولية عن هذا النوع من المعاهدات الذي تطبق عليه اتفاقية فيينا كما تنطبق على أي معاهدة تعتمد في نطاق منظمة دولية (سالم ، ٢٠١٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ – تصنيف المعاهدات من حيث الطبيعة.

(أ) المعاهدة الشارعة:

هي الاتفاقيات ذات الطبيعة الشارعة فهي التي يهدف اطرافها من وراء ابرامها سن قواعد دولية جديدة تنظم العلاقات بين الاشخاص القانون الدولي ولما كانت القاعدة القانونية قاعدة عامة بطبيعتها فمن غير الممكن اعتبارها معاهدة شارعة إلا إذا شارك في ابرامها عدد كبير من الدول

(ب)المعاهدات العقدية:

الاتفاقيات التي تعد من العقود هي تلك التي تبرم بين اشخاص القانون الدولي في امر خاص بهم أي بين دولتين او عدد محدد من الدول او بين شخص دولي فرد او هيئة خاصة .(ناصر ، ٢٠١٣).

٣ – تصنيف المعاهدات من حيث الشكل:

(أ) معاهدات مطولة او ارتسامية وتكون هذه المعاهدات شكلية (مطولة) لا تنعقد الا بعد ان تمر بثلاثة مراحل التفاوض ،التوقيع والتصديق .

(ب) معاهدات مبسطة او تنفيذية:عادة ما يكون الاتفاق التنفيذي في أكثر من أداة قانونية ،فهو يتم التبادل الرسائل او المذكرات او الخطابات او التصريحات أو بالتوقيع على محضر مباحثات ويشترط في ابرامها المرور بمرحلتين فقط المفاوضة والتوقيع ولا يلزم لنفاذها التصديق عليها من السلطة المختصة بابرام المعاهدات (الجندي ،٢٠١٢)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسة الاقتصادية (Economic Policy)

تعرف بأنها: " هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة ". والمقصود بالسلطات هنا هي الدولة ، ويتوقف الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع على طبيعة النظام الاقتصادي السائد، والذي يمكن أن يتخذ واحد من أشكال عديدة تقع بين نموذجين متطرفين: نموذج التوجيه المركزي الشامل، والنموذج المجرد لاقتصاد السوق الحر و تضم السياسة الاقتصادية كلا من السياسة النقدية و السياسة المالية و السياسة التجارية.

التغيرات المناخية (Climate change)

أي تغير مؤثر و طويل المدي في الطقس يحدث لمنطقة معينة و يشمل تغير معدل درجات الحرارة ، وتغير معدلات تساقط الأمطار وأماكنها ، و تغير أنماط الرياح نتيجة تزايد غازات الإحتباس الحراري الستة و التي تشمل غاز ثاني أكسيد الكربون CO2، الميثان CH4، أكسيد النيترون N2O، مركبات البيروفلورو كربون PFCs، مركبات الهيروفلوروكربون HFCsسادس فلوريد الكبريت SF6 هي المصادر الرئيسية لزيادة آثار التغيرات المناخية (أحمد ، هبه الله ، ٢٠١٧).

ثانياً : الدراسات السابقة

١. تناولت دراسة (الشرقاوي ، ٢٠١٣) أبعاد ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيرها علي مختلف القطاعات في مصر ودور وزارة البيئة في مواجهتها كما تطرقت إلي أساليب التقييم الإقتصادي لتلك الآثار والصعوبات التي تواجه إجراء مثل هذا التقييم ودور الأقتصاد الأخضر في الحد من الاثار السلبية للظاهرة بالتركيز علي الوضع في المحميات الطبيعية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في مصر بإعتبارها من المناطق المهددة وتوصلت إلي تحديد بعض التأثيرات الإقتصادية السلبية لظاهرة التغيرت المناخية على قطاع المحميات الطبيعية وأقترحت نموذج لتقييم تلك الآثار والدور الذي يلعبه الأقتصاد الأخضر في حالة تطبيقه للحد من هذه التأثيرات .

٢. تناولت دراسة (الخريوطلي ، ٢٠١٣) تحديد مفهوم و دور السياسات البيئية و تحديد فعالية دور الدولة في رسم السياسات البيئية والإقتصادية في إطار متطلبات منظمة التجارة العالمية وأنتهت إلي تقييم دور منظمة التجارة العالمية كفاعل رئيسي ومؤثر في العلاقات الإقتصادية الدولية وإنعكاساتها على مصر .

٣. كما تناولت دراسة (الإدريسي، ٢٠١٤) الإشكاليات التي تواجه وضع السياسات وكيفية التغلب عليها ، تطرق كذلك لأهداف السياسات البيئية وأدواتها المتعددة و المبادئ الحاكمة في تنفيذها وتوصل إلي تعظيم الدور الذي تقوم به السياسة البيئية في دعم وتطوير القطاعات الإقتصادية المختلفة .

٤. و تعرض دراسة (الشرنوبي ، ٢٠١٦) لتقييم دور الدولة و منظمات المجتمع المدني في تخطيط ورسم السياسات البيئية مع إبراز محددات السياسات البيئية وبيان نقاط القوة و الضعف وإنعكاس ذلك على مكافحة و الحد من التلوث البيئي وأنتهى إلي أن أهمية ضرورة التكامل بين القطاعيين العام و الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم تفعيل سياسة بيئية رشيدة ودورها في تحقيق أهداف الإستدامة .

٥. كذلك تناولت دراسة (رضوان ، ٢٠١٦) بعنوان انعكاسات التغيرات المناخية على مصر في مختلف القطاعات والجهود المصرية في مواجهة تلك الإنعكاسات وأنتهت إلي إبراز

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التأثير السلبي الحاد لظاهرة التغيرات المناخية في مصر و ضرورة تكثيف جهود الدولة المبذولة للحد من تلك الآثار المتزايدة .

٦. في حين تعرضت دراسة (أحمد ، ٢٠١٧) لشواهد التغيرات المناخية في العالم وأسباب تفاقم الظاهرة ودور دول الشمال المتقدم في زيادة الآثار السلبية و القطاعات الأكثر تأثراً وربطها بالتجارة الدولية بين الشمال و الجنوب والتطرق للإجراءات الدولية المتخذة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية .

ثالثاً : الدراسة الميدانية

١-إجراءات الدراسة

- تم تصميم إستمارة جمع بيانات(إستبيان) بهدف استطلاع رأي المسؤولين والمختصين القائمين على القطاعات البيئية المختلفة حول تقييم السياسات الإقتصادية و البيئية الحالية في مواجهة آثار التغيرات المناخية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وتم تعديل الصورة الأولية للاستبيان في ضوء آراء المحكمين وبذلك تم التوصل إلى الصورة النهائية التي تحتوي على ثلاثة محاور رئيسة يندرج تحت كل محور عشرون سؤال إفتراضي :

المحور الأول : الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية.

المحور الثاني : المحور الثاني: دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية.

المحور الثالث : تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وذلك من خلال مقياس من خمسة أقسام (موافق جداً ، موافق ، محايد ، أرفض ، أرفض بشدة).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- النتائج المتعلقة بوصف عينة الدراسة

النتائج الوصفية للبيانات الديموجرافية لعينة الدراسة:

أ- تقييم المستوي العلمي

جدول (١) نتائج تقييم المستوى العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
مؤهل عالى	٢٥	٣٢,٩
دبلومة	١	١,٣
ماجستير	١٠	١٣,٢
دكتوراه	٤٠	٥٢,٦
الإجمالي	٧٦	%١٠٠

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة بواسطة بيانات قائمة المستقصي منهم .

التعليق : يتضح من الجدول السابق تطبيق الاستبيان على عينة قوامها (٧٦) فكان العدد الأكبر من عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي (دكتوراة) بعدد (٤٠) مفردة بنسبة (٥٢,٦%) وهي أعلى نسبة، (مؤهل عالي) بعدد (٢٥) مفردة بنسبة (٣٢,٩%)، يلي ذلك (ماجستير) بعدد (١٠) مفردة بنسبة (١٣,٢%)، أخيراً (دبلومة) بعدد (١) مفردة بنسبة (١,٣%).

ب-تقييم متغير الوظيفة

شكل (١) نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة تبعًا للمتغير الوظيفي

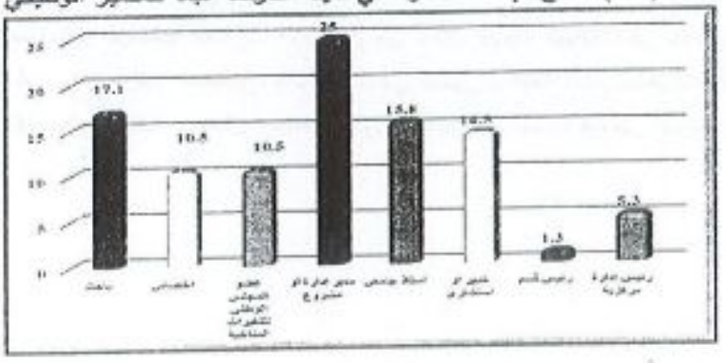

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة بواسطة بيانات قائمة المستقصى منهم .

التعليق : يتضح من الشكل السابق لتوزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة أن غالبية العينة من الفئة (مدير إدارة أو مشروع) بعدد (١٩) مفردة بنسبة (٢٥,٠%) وهي أعلى نسبة، ثم (باحث) بعدد (١٣) مفردة بنسبة (١٧,١%)، يلي ذلك (أستاذ جامعي) كانت بعدد (١٢) مفردة بنسبة (١٥,٨%)، و(خبير أو استشاري) بعدد (١١) مفردة بنسبة (١٤,٥%)، أخيراً (مدير إدارة أو ادارات عليا) بعدد (٦) مفردات بنسبة (١,٦%).

٢-توصيف المعالجة الإحصائية وأختبار صحة الفروض

تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 25، وتعد هذه الخطوة – تفريغ البيانات– خطوة تمهيدية لتبويب البيانات وتحليلها، ومن خلاله تم:

١- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار ثبات متغيرات الدراسة.

٢- اختبار صدق الإتساق الداخلي من خلال معامل إرتباط بيرسون بين عبارات الأستبيان و إجمالي الأستبيان .

٣- الإحصاءات الوصفية للبيانات الديموجرافية من خلال جدولة البيانات في جداول تشمل (الأعداد والنسب المئوية).

٤- الإحصاءات الوصفية لعبارات الاستبيان من خلال جدولة البيانات في جداول تشمل المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، والوزن النسبي المئوي و قيمة (ت) لمتغيرات الدراسة.

٥- العلاقات الإرتباطية بمعامل ارتباط بيرسون للتحقق من صحة فروض الدراسة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- ثبات الأستبيان :

للتحقق من ثبات متغيرات الاستبيان من خلال استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (٢) ثبات الأستبيان

ابعاد الأستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا
المحور الأول: الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية	٢٠	٠,٦٥٤
المحور الثاني: دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية	٢٠	٠,٦٨٣
المحور الثالث: تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة في مصر	٢٠	٠,٦٩٨
إجمالي الاستبيان	٦٠	٠,٧٠٩

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة بواسطة بيانات قائمة المستقصي منهم .

التعليق : طبقاً للجدول السابق يتضح أن قيم معاملات الثبات جميعها قيم مرتفعة حيث بلغت قيم معامل الثبات (٠,٦٥٤، ٠,٦٨٣، ٠,٦٩٨) على التوالي، وكانت قيمة ألفا لإجمالي العينة (٠,٧٠٩) وهي جميعها قيم مرتفعة أكبر من (٠,٥)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية العبارات وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

ب-صدق الاستبيان:

تم حساب معاملات ارتباط كل بعد من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان والتي نتجت عن تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة، وقام الباحث بحساب صدق الإتساق الداخلي من خلال معامل الأرتباط كالآتي:

جدول (٣) يوضح صدق الاتساق الداخلي -

الأبعاد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية
المحور الأول: الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الاتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية	٠,٧٣٨ (**)	٠,٠٠١
المحور الثاني: دور السياسات البيئية والاقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية	٠,٧٤٥ (**)	٠,٠٠١
المحور الثالث: تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة في مصر	٠,٦٤٢ (**)	٠,٠٠١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

** الدلالة الأحصائية عن مستوي المعنوية (٠,٠٠١)

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي .

التعليق : يتضح من جدول صدق الاتساق الداخلي السابق أن معامل الارتباط دالة معنوياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي وبلغت قيم معامل إرتبـــــــــاط بيرســـــــون (٠,٧٣٨، ٠,٧٤٥، ٠,٦٤٢) على التوالي.

ج- مصفوفة الأرتباط :

جدول (٤) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية	معامل ارتباط	١	*٠,٢٩٣	*٠,٢٨٣
	الدلالة المعنوية	--	٠,٠١	٠,٠١
المحور الثاني: دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية	معامل ارتباط	*٠,٢٩٣	١	*٠,١٩٦
	الدلالة المعنوية	٠,٠١	--	٠,٠٥
المحور الثالث: تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة في مصر	معامل ارتباط	*٠,٢٨٣	*٠,١٩٦	١
	الدلالة المعنوية	٠,٠١	٠,٠٥	--

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي .

التعليق : يتضح من الجدول السابق للعلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة وجود علاقة إرتباطية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين متغيرات الدراسة كما موضح بالجدول أعلاه.

د- التحقق من صحة فروض الدراسة :-

أ- عدم تفعيل الإتفاقيات المناخية بحزمة من السياسات البيئية والإقتصادية الفاعلة يرتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية في الحد من دورها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٥) إختبار الانحدار البسيط لتأثير الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية على دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية

المتغيرات	معامل الإنحدار(B)	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تأثير الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية على دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية	٠,٣٣١	٠,٢٩٣	٠,٠٨٦	٦,٩٤٠	٢,٦٣٤	٠,٠١

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي .

التعليق : يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية ودور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية بلغ (٠,٢٩٣) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R2) التي بلغت (٠,٠٨٦) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى (٠,٠٥) للدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية على دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية بنسبة (٨,٦%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (٦,٩٤) بمستوى معنوية (٠,٠١) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار، وتم من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين الدور المؤسسي والتشريعي لتفعيل الإتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية ودور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (٢,٦٣٤) بمستوى معنوية (٠,٠١) مما يظهر معنوية نموذج الانحدار.

<u>نتيجة أختبار الفرض الأول :-</u>

مما سبق نرفض الفرض الأول: عدم تفعيل الإتفاقيات المناخية بحزمة من السياسات البيئية والإقتصادية الفاعلة يرتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية في الحد من دورها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونقبل الفرض البديل: تفعيل الإتفاقيات المناخية بحزمة من السياسات البيئية والإقتصادية الفاعلة يرتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية في الحد من دورها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي.

ب- ضعف/غياب السياسات البيئية الفعالة يرتبط بعلاقة طردية مع التداعيات السلبية للتغيرات المناخية.

جدول(٦) إختبار الانحدار البسيط لتأثير دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية على تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تأثير دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية على تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر	٠,١٥٠	٠,١٩٦	٠,٠٣٨	٣,٩٤٧	١,٩٨١	٠,٠٥

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي .

التعليق : يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية وتحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر بلغ (٠,١٩٦) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٥)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R2) التي بلغت (٠,٠٣٨) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى (٠,٠٥) دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية على تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر بنسبة (٣,٨%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (٣,٩٤٧) بمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار، وتم من خلال النموذج اختبار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين دور السياسات البيئية والإقتصادية في الحد من التغيرات المناخية في إطار الإتفاقيات البيئية و تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (١,٩٨١) بمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يظهر معنوية نموذج الانحدار.

نتيجة أختبار الفرض الثاني

مما سبق نقبل الفرض الثاني: ضعف/غياب السياسات البيئية الفعالة يرتبط بعلاقة طردية مع التداعيات السلبية للتغيرات المناخية.

ج- تفاقم آثار التغيرات المناخية يرتبط بعلاقة عكسية مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

جدول (٧) إختبار الانحدار البسيط لتأثير تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر

المتغيرات	معامل الإنحدار(B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تأثير تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر	٠,٢٤٥	٠,٢٨٣	٠,٠٨٠	٦,٤٢٣	٢,٥٤٣	٠,٠١

المصدر : تم إعداده بواسطة الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي .

التعليق : يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تحديات التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر بلغ (٠,٢٨٣) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠١)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R2) التي بلغت (٠,٠٨٠) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى (٠,٠٥) لتحديات التغيرات المناخية وتأثيرها علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر بنسبة (٨%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (٦,٤٢٣) بمستوى معنوية (٠,٠١) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار، وتم من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين تحديات التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (١٥,٨٠٣) بمستوى معنوية (٠,٠١) مما يظهر معنوية نموذج الانحدار.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نتيجة أختبار الفرض الثالث

مما سبق نقبل الفرض الثالث: تفاقم آثار التغيرات المناخية يرتبط بعلاقة عكسية مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

أولاً : أهم النتائج :-

١- عدم تدعيم الإتفاقيات البيئية الدولية بحزمة من السياسات الإقتصادية و البيئية الفاعلة يحد من قدرة الدولة على مواجهة تداعيات التغيرات المناخية .

٢- ضعف أو غياب السياسات البيئية و الإقتصادية يزيد من الآثار السلبيةللتغيرات المناخية على مختلف القطاعات الإقتصادية في الدولة المصرية .

٣- غياب آليات مستدامة لحصر و قياس غازات الأحتباس الحراري يحد من قدرة الدولة على وضع خطط فاعلة لخفضها و الحد من تأثيرتها السلبية ..

٤- تفاقم آثار التغيرات المناخية يعوق تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في مصر

ثانياً :أهم التوصيات :-

١- دعم التوجه للمشروعات الخضراء التي تساهم في مواجهة آثار التغيرات المناخية:-

تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن تكلفة التدهور البيئي في مصر تعادل حوالي ٤,٥ ٪ من الناتج القومي الإجمالي، وتشكل تكلفة تدهور نوعية الهواء نصف هذه التكلفة، ونظراً لأن ملوثات الهواء عند استخدام الفحم تزيد عشرات أو مئات الأضعاف مقارنة بالغاز الطبيعي فإن التكلفة المجتمعية سوف تزيد بدرجة كبيرة جداً، ويضر استخدام الفحم بموقف مصر التفاوضي في اتفاقية التغيرات المناخية، كما يعرض مصر لمخاطر عدم الاستجابة لمطالبها بالتعويضات التي تستحقها.
تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخضراء في مجال التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على النظم الإيكولوجية يشكّل حلاً اقتصاديا أخضر آخر، إذ تؤدي الإنبعاثات إلى تدهور النظم البيئية بنحو ٢٠ %. ويعد إطلاق مشروع "٨٠ جيجاواط من التغيير" محاولة أولية للنظر إلى قطاع الكهرباء -وليس الطاقة- خلال ٢٠ عامًا في إطار يضع في الاعتبار التغير المناخي، وآثاره على المجتمعات والنظم الإيكولوجية المحلية، واستهلاك المياه والتلوث، لتقييم سبل الطاقة المتاحة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في مصر و دعم آلية التنمية النظيفة وبرنامج التنفيذ المشترك و البرامج المتعلقة بتغير المناخ التابعة لمرفق البيئة العالمي الذي يقدم حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنويا لمشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والنقل المستدام وصندوق التكيف الذي يعني بنقل التكنولوجيا بالإضافة إلى صندوق المناخ الأخضر .

٢- تغيير أنماط الزراعة لتلائم تداعيات التغيرات المناخية :-

التوسع في الزراعة الذكية مناخياً وهي ما يعرف بالزراعة بدون تربة لملائمة النقص في مساحات الرقعة الزراعية و كذلك إختيار نوعية المحاصيل التي تطلب إستخدام موارد مائية أقل لمواجهة النقص المحتمل في الموارد المائية .

٣- إعادة الهيكلة المؤسسية للقطاع الفني المعني بالتغيرات المناخية:

هذا القطاع يتمثل في في كلاً من وزارتي الخارجية و البيئة حيث يكمل كلاً منهما الآخر من حيث الجانب الفني المعني بتنفيذ بنود الإتفاقيات المناخية ووضع خطط الخفض التدريجي لغازات الأحتباس الحراري و السياسي المعني بالتفاوض في المحافل و المؤتمرات الدولية لجذب التمويل اللازم لعمليات التكيف ونقل التكنولوجيا النظيفة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهم المراجـــع

أولاً :- المراجع العربية :-

١. أحمد بن ناصر، "مراجعة و تعديل المواثيق الدولية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

٢. أحمد حلمي مصطفي، "قياس أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٢)"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

٣. أحمد عبد المحسن، "إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية"، مقالات منشورة في دورية هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٤. أحمد فتحي، "الآثار البيئية للتغيرات المناخية في مصر"، المجلة العربية للعلوم الزراعية، دوريات مركز البحوث الزراعية، العدد ١٢، ٢٠١٨.

٥. أحمد محمود أبو الروس، ومحمد محمد بيومي، "تفعيل آليات الجمعيات الأهلية في تنمية وحماية البيئة - رؤية سلوكية "، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة من ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠١٢ .

٦. أسماعيل حمدى محمود الباجورى، "آثار التغير فى كوكب الأرض على النظام البيئي لموارد الأراضي في مصر"، منشورات مركز بحوث الصحراء، ٢٠٠٧.

٧. إصدارات الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية والسياسية، "التغير المناخي وتداعياته علي الأمن الدولي خلال الفترة من (١٩٨٩- ٢٠١٨)"، جامعة وهران ، ٢٠١٩.

٨. أكرم الجنزوري، "نحو استراتيجية للتكيف مع التغيرات المناخية في مصر"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩. "الإستراتيجية القومية للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠"، إصدارات وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، ٢٠١٧.

١٠. آية دعبس، "دعم التوجه لإصدار السندات الخضراء في مصر"، وزارة التخطيط والمتابعة، ٢٠١٩.

١١. أيمن كمال السباعي، "مقدمة عن أنواع المعاهدات الدولية"، سلسلة مقالات منشورة في الجمعية الدولية للمترجمين العرب، ٢٠١٦.

١٢. بشري سالم، "تأثير التغير المناخي على استخدام الأراضي: تهدد الأراضي الزراعية والأمن الغذائي"، كلية العلوم – جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢.

١٣. "التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية علي الاقتصاد المصري"، إصدارات وزارة الزراعة، ٢٠١٥.

١٤. "التغيرات المناخية والآثار المترتبة عليها فى جمهورية مصر العربية"، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، ٢٠٠٨.

١٥. ، "تقرير حالة البيئة ٢٠١٧"، إصدارات وزارة البيئة، مصر، ٢٠١٩.

١٦. "تقرير دور الطاقة المتجددة في الحد من تغير المناخ"، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إصدارات الأمم المتحدة، ٢٠١٢.

١٧. توفيق عبد المحسن، "تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٨. جمال محمد صيام و شريف محمد سمير فياض، "دراسة أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء فى مصر"، كلية الزراعة، جامعة القاهرة ومركز بحوث الصحراء، ٢٠٠٩، ص٢٢.

١٩. محمد رامي، "تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية في منطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل"، معهد بحوث التغيرات المناخية، منشورات وزارة الموارد المائية والري، ٢٠١٨.

٢٠. نادية حمدي صالح، "الإدارة البيئية - المبادئ والممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٣.

٢١. ندي عاشور عبد الظاهر، "التغيرات المناخية وآثارها علي مصر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد (٤١)، يناير ٢٠١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٢. هبه الله أحمد مختار، "تأثير التغيرات المناخية علي النشاط السياحي في مصر"، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، ٢٠١٤.

٢٣. هبه الله أحمد، "تأثير التجارة الدولية علي تغير المناخ"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

٢٤. هبه صلاح الدين محمود، "استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاقتصاد الأخضر"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

٢٥. وزارة البيئة المصرية، "التغيرات المناخية: دليل المبتدئين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو"، إصدارات يونيو ٢٠١٧.

٢٦. ولاء سالمان، "تقرير السياسات التجارية المصرية بعنوان: تعافي الاقتصاد المصري"، منشورات منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

English References:-

1. **"Adaptation Strategy for climate change", Ministry of Environment publishments, 2012**
2. **Ahmed Medhat, "Policy brief for GHG emission reduction", climate change risk management program, Ministry of Environment, Egypt, March 2013.**
3. **"BUR report for climate change in Egypt", United nation environmental program, 2018.**
4. **"Egypt National Environmental Economic and Development Study for Climate Change", Cabinet of minister , Ministry of Environment publishments, Egypt, 2019**
5. **Elsharkawy; and others, "Climate Change: The Impacts of Sea Level Rise on Egypt", 2009.**
6. **G.P. Peters; and E. Ghertwich, "CO_2 Embodid in International Trading with Implications for Global Climate Policy", Vol. (42), No. 5, 2008.**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7. Gunnar S. Eskeland; and Emmanuel Jimenez, "Policy Instruments For Pollution Control In Developing Countries", The World Bank Research Observer, Vol. (7), No. (2), July 2013, P. 146.

8. Hala Sakr, "The road towards achieving inclusive growth: with reference to the Egyptian economy", 2013

9. Helmy M. Eid, and others, "Assessing the Economic Impacts of Climate Change on Agriculture in Egypt: A Ricarbian Approach", World Bank Publications, 2007

10. "Increasing adaptation capacities to climate change in the Arab region", Islamic Development Bank, 2012.

11. Joel Smith; Bruce McCarl and others, "Potential Impacts of Climate Change on the Egyptian Economy", United Nations Development Programme, 2013.

12. Lester R. Brown, "Eco-Economy: Building An Economic For The Earth", New York Earth Policy Institute, 2011.

13. Mohamed Ali, "Preparatory work of the international treaties", Master Thesis, Baghdad University, 2018.

14. Mohamed Nour El-Din, "Policy brief for climate change adaptation for the ministry of water resources and irrigation", ministry of water resources publishments, 2013.

15. "Municipal solid waste management system to be developed", Ministry of Environment Publishments, 2018.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

English Summary:-

Climatic changes are the origin of all external influences on the biosphere and they are more complex than any environmental issue due to the multiplicity and complexity of its causes and the reflexive bearing in mind that poor countries contribute less of increasing greenhouse gases suffering more than the consequences of the worsening of the warming phenomenon.

The global change, therefore don't cause a problem at the level of efficiency only, but its effects extend to the dimensions of equality and justice.

Climatic changes are therefore, a number of major challenges, causing more pressure to our societies and environments, the global impacts of climatic change are wide-ranging and unprecedented in scale, ranging from changing weather patterns that threaten food production, to rising sea levels that increase the risk of catastrophic floods. Adapting to these influences, will be more difficult and costly in the future if radical actions are not taken now and some of these negative reflections show that the global warming phenomenon is worsening in the form of :-

1. The global average temperature has risen by 0.85 ° C from 1880 to 2012.
2. The oceans become warmer, and the amounts of snow and ice have decreased and the sea level rose.
3. The average of sea level in the world rose by 19 cm as the oceans expanded due to the high temperatures and melting ice from 1901 to 2010. The Arctic sea ice volume has shrunk in every decade since 1979, with a loss of 1.07 x 106 square kilometres of ice per decade.
4. Due to the current concentrations and persistent emissions of greenhouse gases. the end of this century is likely to witness increase from 1.2 degrees

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

in the global temperatures above 1990 level (about 1.5-2.5 °c above the pre-industrial level). The world's oceans will continue to warm and the melting of the ice will continue. The average sea level is expected to rise to 24-30 cm in 2065 and 40-63 cm by 2100 compared with the period between 1986 and 2005. Most aspects of the climatic change will persist for centuries even if emissions are halted.

The economic and social problems of the climatic changes have increases due to the non-tolerance of the Parties that have caused increased emissions of gases global warming costs and their burden of loss these emissions are generated in a total manner so that they cannot be allocated to the source , therefore polluter-pays principle is difficult to apply and is however considered to be international and long-term effect , with social and economic repercussions that are difficult to calculate accurately by the environmental accounting scientists, where it is necessary to limit the amount of emissions harmful effects of activities and the diversion of externalities as well as the loss of externalities and the cost to members of the community social societal Costs and then the internal effects of internalities which turn into environmental costs .

There is disturbing evidence of significant shifts that will lead to irreversible changes in the major ecosystems and climatic system of the planet, if not already achieved or exceed, and the various ecosystems such as the Amazon rainforest and tundra in Arctic may be approaching the thresholds of radical change by high temperatures and droughts, mountain avalanches are threatening a serious downturn and the effects of a decline in the water supplies of the drier months, where they will have repercussions beyond the generations.

United Nations efforts have combined to establish a legal entity that unites efforts to reduce emissions and reduce the negative effects of the **United Nations Framework Convention on Climate Change**, signed in

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1992 at the Earth Summit as a first step in addressing the problem of climatic change. Today, this convention is consider as a universal membership. 197 states have ratified the convention and by 1995 countries have begun negotiations to strengthen the response global climatic change, two years later, the **Kyoto Protocol** was adopted and the number of accessions to the Kyoto Protocol was 192 and legally binding the developed country Parties with emission reduction targets. The first commitment period of the Protocol began in 2008 and ended in 2012, starting with the second commitment period on 1 January 2013 and expiring in 2020.

The study of environmental and economic policies to reduce these serious consequences has had to be addressed in order to determine how its effectiveness in addressing the negative effects of the phenomenon of climatic changes and to assess the extent to which Egypt has fulfilled its international obligations, starting without Framework Convention on the Climatic Change through the Kyoto Protocol in order to reach the Paris 2015 agreement.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner